سـردیـات

مجلة علمية فصلية محكمة
العدد الثاني والثلاثون (أبريل - مايو – يونية) ٢٠١٩م

تصدرها الجمعية المصرية للدراسات السردية

ومقرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قناة السويس – الإسماعيلية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د. عبد الرحيم الكردي

نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.د.أحمد عوين

نائب رئيس التحرير
أ.د.عبدالحفيظ حسن

المحررون:

أ.د.حسن عبدالعليم يوسف
أ.د. صالح عطية مطر
أ.د. محمود إبراهيم الضبع
أ.د. أحمد محمد عطا

الناشر
الجمعية المصرية للدراسات السردية
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قناة السويس – الإسماعيلية

الضمائر الفصلية وآثارها التركيبية فى الجملة العربية

الدكتورة / منال الزمر
(دكتوراه في النحو والصرف والدلالة)

الملخص:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد:

يدور هذا البحث حول الضمائر الفصلية من حيث المفهوم لغة واصطلاحا، وسرد مصطلحاتها عند النحاة القدامى والمعاصرين، ثم إلقاء الضوء من كونها ضمائر فصلية أم حروف، وبيان الفارق بينها وبين الضمائر المنفصلة، ثم الإشارة إلي شرائط وقوعها فصلا، وعرض آراء النحاة القدامى حول الموقعية الإعرابية والمكانية للضمائر الفصلية ومناقشتها مع بيان الرأي الراجح منها.

ويستشهد البحث ببعض التراكيب التي وردت فيها الضمائر الفصلية، وتوضيحها إعرابيا من خلال الوجوه المتعددة لها، واستقراء بعض النصوص لبيان أغراضها البلاغية والدلالية في التراكيب اللغوية، ومدي مطابقته لما قبله دلاليا.

ويختتم البحث جولته بنتائج متضمنه في فحواها أن لفظ الفصل يغلب في استعماله التفريق بين شيئين وهما الخبر والنعت.

وأود أن يكون هذا البحث شمعة تضئ بنورها الخافت في فضاء العربية وخدمة البحث العلمي.

الضمائر الفصلية لغة واصطلاحً

ضمير الفصل لغة: الفصل مصدر الفعل "فَصَلَ يَفْصِلُ، وهو من باب فَعَلَ يَفْعِلُ، يُقال: فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصْلاً[١].

ضمير الفصل اصطلاحا: عرَّفه سيبويه[٢] بقوله: (هذا بابُ ما يكونُ فيه هو وأنتَ وأنا ونحنُ وأخواتهن فصلاً)، وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل، يفيد

[١] – ينظر: لسان العرب، مادة (ف، ص، ل)، ٥٢١/١١–٥٢٤..

[٢] – كتاب سيبويه ،أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون،دار الجيل بيروت ، ٣٨٩/٢.

القصر فهو لقصر المسند على المسند إليه[١]، لا محلّ له من الإعراب ، ويقع فصلاً بين المبتدأ والخبر، نحو: المتنبي هو شاعر العربيَّة المبدع"، ويقع فصلاً بين ما أصله مبتدأ وخبر ممّا دخل عليه أَحَدُ النواسِخِ، نحو: "إنْ كَانَ هذا هو الحق ".

اصطلاحات ضمير الفصل لدى النحاة القدامى والمعاصرين

دوّن السيوطي له مصطلحات عدة، فذكر أنه يسمى بالفصل عند البصريين كأنّه فصل الاسمَ الأوّل عمّا بعده، وآذن بتَمامه، وأن لم يبق منه بَقيةٌ من نعتٍ، ولا بدلٍ إلّا الخبرَ لا غيرُ، ودخله اللام؛ لأنه مقوٍّ للخبر؛ لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر[٢].

وبالعماد عند الكوفيين[٣]، كأنّه عمد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده[٤]، أو الدُعامة بضم الدال، لأنه يدعم الكلام أي يقويه، وبعض المتأخرين يسميه صفة[٥].

الضمائر الفصلية أم الحروف الفصلية ؟

---

[١] – الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ٧٣٩ هـ، تح :محمد عبد المنعم خفاجي،دار الجيل– بيروت،الطبعة الثالثة.

[٢] – موطن الشاهد: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ}.وجه الاستشهاد: دخول اللام على ضمير الفصل "هو"، شرط ألا يعرب مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر إن؛ لأنه في تلك الحال، لا يكون ضمير فصل؛ لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين عبد الله الأنصاري ٧٦١ هـ ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ٣٤٣/١

[٣] – التسميتان تعتمدان على المعنى، وتسمية الكوفيين أكثر وضوحا في التعبير عن قيمة هذا الضمير في الاستعمال. لمزيد من الحديث عن هذا الضمير انظر: د.محمد عبدالله جبر:الضمائر في اللغة العربية ١٣٧: ١٤٠

[٤] – شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م ، ٣٢٨/٢.

[٥] – انظر: الهمع ١/ ١٣٦ : ١٣٧

أكثر العلماء من البصريين على أنها حروف وُضِعت على صورة الضمير، ومن العلماء من قال: "وهو يشبه الحرف، لكنه اسم"[١].

أما عباس حسن فقال: "إنه في الحقيقة ليس ضميرًا ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية؛ لا يعمل شيئًا؛ فهو مثل "كاف" الخطاب في أسماء الإشارة، فمن الأنسب أيضًا تسميته: " حرف الفصل"، ولا يحسن تسميته "ضمير الفصل" إلا مجازًا: بمراعاة شكله، وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل [٢]، ورجح الغلاييني حرفيته وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضميرَ في صورته"[٣].

لكن هناك حالة واحدة يكون فيها اسمًا، ويجب إعرابه وتسميته فيها: ضمير الفصل؛ وهى نحو: "كان السَّباقُ هو عليّ" برفع كلمة: السبَّاق، وكلمة: عليّ". لا مفر من اعتبار: "هو" ضميرًا مبتدأ مبنيًّا على الفتح في محل رفع وخبره كلمة: "عَليٌّ" المرفوعة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر: "كان".

وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرًا منصوبًا لكان ، ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الفاصل بينهما ضميرًا مبتدأ ، وهذا من الأمثلة التي تخلي فيها الضمير عن مهمة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق، وتأكيد المعنى[٤].

وأعده الرضى حرفا معللا ذلك بأن ضمير الفصل "يدفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفا، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا، ومتكلما ومخاطبا وغائبا، لعدم عراقته في الحرفية، فإنه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه، فإن قلت: قلنا أسماء

---

[١] – المرجع السابق .

[٢] – النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى : ١٣٩٨هـ) ، الناشر : دار المعارف ، الطبعة : الطبعة الخامسة عشرة ،٢٤٢/١.

[٣] – جامع الدروس العربية.، مصطفى الغلاييني. ، ص٢١.

[٤] – النحو الوافي ٢٤٢/١.

كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها، كالأسماء الاستفهامية والشرطية، مع بقائها على الاسمية، فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ؟ قلت: بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في أنفسها، ودالة على معنى في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية، لا يدلان إلا على معنى في غيرهما"[١].

والأرجح أنه حرف الفصل لا ضمير الفصل، حيث أن الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره، ولا يقال: هو ما دل على معنى في غيره .

الفرق بين الضمير المنفصل وضمير الفصل:

من المهم أن تلتفت إلى الاختلافات الدقيقة في استعمال المصطلح النحوي، فضمير الفصل هذا ليس هو الضمير المنفصل ،إنما هو نوع من ضمائر الرفع المنفصلة، لكن تسميته فصلا لا يرجع إلى هذا السبب؛ وإنما لأنه يفصل بين الخبر والصفة أي "يحسم" الأمر فيهما، نحو :زيد المخلص "هذا الكلام يمكن أن يكون جملة غير تامة؛ فتكون كلمة "المخلص" صفة زيد، والجملة تحتاج إلى خبر، فنقول: زيد المخلص محبوب، ويمكن أن يكون جملة تامة، فتكون كلمة "المخلص" خبرا؛ كأن يتحدث أمامك شخص فيقول: فلان مخلص، وفلان مخلص، فتقول أنت: بل زيد المخلص أي زيد هو الرجل المخلص حقا.

إما أن تكون "المخلص" صفة أو خبرا ،فإذا أردنا أن نحسم في الأمر؛ أي "نفصل فيه" جئنا بالضمير، فنقول: زيد هو المخلص، ولهذا السبب سُمي هذا الضمير ضمير فصل[٢].

ويذكر السيوطي أنه "يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين:

---

[١] –شرح الرضي على الكافية ،٤٥٥/٢.

[٢] – التطبيق النحوي ، عبده الراجحي ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م ، ٤٥٧.

الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، نحو: ظننت زيدا هو القائم؛ إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكد الظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفرق نحو: إن كان زيد لهو الفاضلَ، وإن ظننت زيدا لهو الفاضلَ؛ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه، وإنْ رُفع ما قبله نحو: كان زيد هو القائم، احتمل أن يكون فصلا، وأن يكون مبتدأ ثانيا، وأن يكون بدلا [١].

شرائطَ وقوع الضمائر فَصْلًا [٢] :

تعددت شرائط وقوع الضمائر فصلية عند النحاة القدامي والمحدثين، وقد خصص عباس حسن للضمير ذاته شرطين، واثنين في الاسم الذي قبلة، واثنين في الاسم بعده، **فيشترط فيه مباشرة[٣]:**

١– أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة المرفوعةِ الموضع ،لأنّ فيه ضربًا من التأكيد، لذا وجب أن يكونَ هو الأوّلَ في المعنى. لقد أوضح سيبويه أهمية مطابقة الفصل لما قبله دلالياً فقال: "إذا قلت: كان زيدٌ أنت خيرٌ منه، وكنت أنا يومئذٍ خيرٌ منك، فليس إلاّ الرفع؛ لأنك إنما تفصِلُ بالذي تعني به الأول ،إذا كان ما بعد الفصل هو الأول، وكان خبره، ولا يكون الفصل ما تعني به غيره، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت) لاستحال الكلام، وتغيّر المعنى وإذا أخرجت (هو) من قولك: كان زيدٌ هو خيراً منك، لم يفسد المعنى... "[٤].

---

[١] – انظر: الهمع ١/ ٢٤٠ : ٢٤١

٢ – شرح المفصل ٣٢٨/٢.

[٣] – النحو الوافي ٢٤٢/١.

[٤] – الكتاب ٣٩٤/٢–٣٩٥ ، وينظر: المقتضب: ١٠٥/٤.

٢- أن يكون مطابقًا للاسم السابق في المعنى، وفي التكلم، والخطاب، والغَيبة، وفي الإفراد، والتثنية والجمع،. وفي التذكير، والتأنيث، فإذا جاء غيرَ مطابقٍ ردُّوه بلطف الصنعة إلى المطابقة وذلك بتقدير مضاف، لأنّ عدم مراعاة ذلك قد يؤدي إلى الخروج عن هذا الباب إلى آخر غيره في قول الشاعر[١]:

وكائِنٌ في الأباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَاني لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

فنرى أنَّ ضمير الفصل (هو) ورد بلفظ الغيبة فلم يطابق ما قبله؛ لأن المفعول الأول وهو (الياء) في: (يراني)، ضمير تكلم، فإذا حملناه على هذا الوجه لم يجز أن يكون (هو) فصلاً[٢]. أما إذا حملناه على حذف المضاف فيجوز الفصل، أي أن الأصل: يرى مصابي هو المصابا، فحذف المضاف الذي هو (مصاب)، ثم أقيم المضاف إليه وهو (الياء) في (يراني) مقامه[٣].

والإفراد ، أو التثنية ، أو الجمع، ويقول الدماميني: " (مطابقٌ للمبتدأ) في الإفراد وفرعيه، والتذكير وفرعه، والتكلم والخطاب والغيبة"[٤]، ويقول السيوطيُّ:

---

[١] – اللغة: الأباطح: ج أبطح، وهو السيل كثير الرمل والحصى. المعنى: كثيرون على هذه الأرض يرون في مصابي مصابًا لهم، فالذين يعرفونني كثر.

الإعراب: "وكائن": الواو: حسب ما قبلها، "كائن": اسم تكثير بمعنى "كم" مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. "بالأباطح": جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة مقدمة من "صديق". "من صديق": "من": حرف جر زائد، "صديق": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه تمييز لـ"كائن"."يراني": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. "لو": حرف امتناع لامتناع. "أصبت": فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. "هو": حرف فصل لا محل له من الإعراب. "المصابا": مفعول به ثاني منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. وجملة "كائن بالأباطح ... يراني": بحسب ما قبلها. وجملة "يراني": في محل رفع خبر. وجملة "لو أصبت": اعتراضية لا محل لها. وجملة "أصبت": جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. البيت لجرير في شرح ديوانه : ١٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١٦٠/١ ، وخزانة الأدب : ٣٨٤/٥ ، ٣٨٨ ، والدرر : ٢٢٤/١ ، وبلا نسبة في : شرح المفصل : ١١٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٦٦/٢ ورصف المباني : ١٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٤٩٤/١ ، وشرح الأشموني : ٨٧/٤ينظر: مغني اللبيب ٤٩٥/٢.

[٢] – شرح المفصل ١١١/٣.

[٣] – شرح المفصل ١١١/٣، وينظر: شرح الكافية ٢٤/٢.

[٤] – المنهل الصافي ، ٢ ، ٦٨٢ .

"ويقعُ بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة "[١] .

ويشترط في الاسم الذى قبله:

١– أن يكون معرفة.

٢– وأن يكون مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ؛ كاسم "كان" وأخواتها؛ واسم "إن" وأخواتها، ومعمول "ظننت" وأخواتها. وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة؛ لتشابههما في المعنى؛ إذ الخبر صفة في المعنى، بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه، وأن الخبر أساسي في الجملة دون الصفة. "واعلمْ أنها تكون في إنَّ وأخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوعٌ قبل أن تذكرَ الفصلَ واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً، أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألفُ واللامُ وضارعَ زيداً وعمراً، نحو: خيرٌ منكَ ومثلكَ وأفضل منكَ وشرٌ منكَ، كما إنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفةٌ أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفةً أو ما ضارعها"[٢].

وأنّ الفصل لا يظهر له حكمٌ في بابِ "إنَّ" وأخواتِها، وباب المبتدأ والخبر، لأنّ أخبارها مرفوعةٌ، فإذا قلت: "زيدٌ هو القائمُ"، و "إن زيدًا هو القائمُ"، لم يُعلَم أنّ المضمر فصلٌ أو مبتدأٌ، إلّا بالإرادة والنيّةِ. ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ، ويظهر مع الفعل، لأنّ أخباره منصوبة، نحوَ قولك: "كان زيد هو القائمَ"، و "ظننتُ زيدًا هو العاقلَ". فعُلم أنّ "هُوَ" فصل بنصبِ ما بعده[٣].

ويشترط في الاسم الذى بعده:

١– أن يكون خبرًا لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ .

---

[١] – همع الهوامع ، ١ / ٢٣٧ .

[٢] – الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، وينظر : لباب الإعراب ، ٢٣٣ ، والمنهل الصافي ، ٢ / ٦٨٠–٦٨١ .

[٣] – شرح المفصل ٣٢٨/٢.

٢- أن يكون معرفة، أو ما يقاربها في التعريف "وهو: أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، وبعده: مِنْ" فلا بد أن يتوسط بين معرفتين، أو بين معرفة وما يقاربها. وجوز أهل المدنية مجيء الفصل بعد النكرة في نحو: ما أظن أحدا هو خيرا منك[١] ،وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعلي تفضيل، نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو، وجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: (إني أنا أخوك)، وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد، والحق، أن كل هذا ادعاء، ولم تثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالى (انـي أنـا أخـوك)، لـيس بـنص، إذ يحتمـل أن يكـون (أنـا) مبتـدأ مـا بعـده خبـره، والجملة خبر (ان)، بلى، لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو: ما أظن أحدا هو خيرا منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك، لحكمنا بكونه فصلا، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين[٢].

الموقعية المكانية للضمائر الفصلية :

يرى البصريون ومن تبعهم أنّ ضمير الفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما بين ما أصله المبتدأ والخبر[٣] ، ولا يجوز تقديمه في أول الكلام[٤].

وقد نسب بعض النحويين إلي الكوفيين أنهم يُجيزون تقديمه في أول الكلام[٥].واستدلوا على ذلك بقوله تعالي:﴿ وتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِنْكُم مِنْ دِيارِهِم تَظاهَرُونَ عَلَيْهِم بالإثْمِ والعُدْوانِ وإنْ يأْتوكُم أَسَارَى تُفَادُوهُم وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُم إخْراجُهُم... ﴾[٦].

---

[١] – شرح الرضي على الكافية ،٤٥٥/٢.

[٢] – المرجع السابق .

[٣] – الكتاب ٣٨٩/٢، وينظر: المقتضب ٤/ ١٠٤.

[٤] – الأصول في النحو ١٢٩/٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/١.

[٥] – ارتشاف الضرب ٣٢٢/١، وينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٦٩/١.

[٦] – البقرة ٨٥.

الموقعية الإعرابية للضمائر الفصلية :

تأرجحت الآراء النحوية حول الموقعية الإعرابية للضمائر الفصلية من حيث أنها لها محل من الإعراب [١] ، ولا محل لها من الإعراب [٢]، فيمكن حصرها كالآتي [٣] :

الرأي الأول: ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر له موضع من الأعراب ،لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا وكما أنك إذا قلت جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعا لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت زيد هو العاقل يجب أن يكون تابعا في إعرابه ، هذا باطل لأن المكنى لا يكون تأكيدا للمظهر في شيء من كلامهم والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه .

الرأي الثاني: إلى أن حكمه حكم ما قبله .

الرأي الثالث: إلى أن حكمه حكم ما بعده لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه، هذا باطل أيضا لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد والله أعلم. وهذا ما قاله الرضى "وهو أضعف من قول الكوفية، لأنا لم نر اسما يتبع ما بعده في الأعراب"[٤].

الرأي الرابع: ذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك زيد هو العاقل ولا موضع له من الإعراب ،لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر

---

[١] – يكون إعرابه على النحو التالي: زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. هو: مبتدأ ثانٍ، ضمير مبني على الفتح في محل رفع. المخلص: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

[٢] – فتقول :زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .هو: ضمير فصل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. المخلص: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

[٣] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، دار الفكر – دمشق ، ٧٠٦/٢.

[٤] –شرح الرضي على الكافية ،٤٥٥/٢.

ولهذا سمى فصلا كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب وما التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب فكذلك هاهنا[١].

- إذا وقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وكان المبتدأ اسما ظاهرا، أو ضميرا منفصلا[٢] يعرب فصلاً، أو مبتدأً ثانياً، أو بدلاً من المبتدأ[٣]، أو توكيد للمبتدأ[٤].

- إذا وقع ضمير الفصل بين اسم كان وخبرها، فيجوز أن يكون فصلاً[٥] ، أو بدلاً من اسم كان[٦] ، أو توكيداً للاسم الظاهر قبله[٧] ، خلافاً للبصريين الذين منعوا منعوا توكيد الظاهر بالمضمر[٨].

- إذا وقع ضمير الفصل بين اسم إنّ المكسورة الهمزة والمفتوحة وخبرها فإنّه يجوز في الضمير أن يكون فصلاً أو مبتدأً[٩]، أو توكيداً لاسم (إنّ) الظاهر[١٠]، والوجوه الإعرابية في باب (إنّ) المكسورة الهمزة تتفق مع الوجوه الإعرابية في باب (أنّ) المفتوحة الهمزة.

---

[١] – التطبيق النحوي ٤٥٧.

[٢] – نحو قولك: "أنت أنت القائمُ شرح جمل الزجاجي ٦٧/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٦/١.

[٣] – كقوله تبارك وتعالى: ﴿واللهُ هُوَ الغَنِيُّ الحَميدُ﴾ فاطر (١٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/١–٢٨، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٤١٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٨/٢.

[٤] – التبيان في إعراب القرآن ١٢٩/١.

[٥] – كقوله تبارك اسمه: ﴿وإِذْ قَالُوا اللّهُم إِنْ كانَ هذا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ...﴾ الأنفال ٣٢المقتضب ١٠٣/٤، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٥٤/٢، ٤٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٦/١

[٦] – شرح جمل الزجاجي ٦٧/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٦/١.

[٧] – الإنصاف: المسألة ١٠٠.

[٨] – شرح جمل الزجاجي ٦٦/٢–٦٨، وينظر: شرح المفصل ١١٣/٣.

[٩] – نحو قوله تبارك شأنه: ﴿...أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الخَاسِرُونَ﴾ المجادلة١٩، كقوله جلّ اسمه: ﴿...إِنَّ رَبَّكَ رَبَّكَ هُو القَوِيُّ العَزِيْزُ﴾هود٦٦ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٧/٢، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٥٤٠/٢.

[١٠] – التيبان في إعراب القرآن ١١١/١.

- إذا وقع ضمير الفصل بين مفعولي (ظنّ)، أو إحدى أخواتها، فإنّه يجوز في الضمير المرفوع المنفصل أن يكون فصلاً[١]، أو توكيداً للمفعول الأول[٢]، أو بدلاً من المفعول الأول[٣]إذا كان المفعول الأول ضميراً.

أن الاسم الذى بعده يعرب على حسب حاجة الجملة قبله، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود؛ فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه؛ فكأنه غير موجود؛ لأنه حرف مهمل لا يعمل، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرًا، ولا غيرهما من أحوال الأسماء، وإذا كان غير عامل لم يؤثر في غيره تأثيرا إعرابيا، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده[٤].

إذن الفرق بين الإعراب قد أفضي إلى نتيجة واحدة وهى حين يدخل على هذه الجملة فعل ناسخ ،فإذا كان ضمير الفصل لا محل له نصبنا ما بعده؛ فنقول: كان زيد هو المخلصَ، لأن هذه الكلمة كانت هي الخبر، أما إذا جعلت الضمير مبتدأ ثانيا، قلت :كان زيد هو المخلصُ ،لأن الخبر هنا جملة اسمية "هو المخلص"، وهي بمجموعها في محل نصب[٥].

الأغراض البلاغية والدلالية للضمائر الفصلية :

إن الغرض الرئيس من إتيان الضمائر الفصلية فى التراكيب العربية هو إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله ، وتعد إحدى وسائل الربط بين المبتدأ والخبر،

---

[١] – نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿وجَعَلْنَا ذُرِّيَتَهُ هُمُ البَاقِينَ﴾ الصافات ٧٧، المقتضب ١٣٦/٢ و٥١/٤، ٥٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٥٥/٢.

[٢] – التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١، ٣١٥.

[٣] – كقوله تبارك وتعالى: ﴿... ومَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً... ﴾ المزمل ٢٠، التبيان في إعراب القرآن ١٢٤٨/٢.

[٤] – النحو الوافي ٢٤٢/١.

[٥] – التطبيق النحوي ٤٥٧.

وأنّ الذي بعده خبرٌ، وليس بنعتٍ ، وهذه الوسيلة ليست مستحدثة وإنما قديمة وشائعة في اللغات السامية كما عبر عنها المستشرق برجشتر آسر[١] .

ويستعان بها في أمرين:

الأول: ما يحتمل الشك فتأتي الضمائر الفصلية بدلالتها لتزيل اللبس، وترفع الإبهام .

الآخر: ما لا يحتمل الشك نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾، ولا لَبسَ في ذلك ، فتأتي هنا بدلالتها لتقوية الاسم السابق، وتأكيد معناه[٣]، وهذا الوجه اتفق فيه الكوفيون مع البصريين وذكروا أنه دعامة؛ لأنه يؤكد الكلام ويدعمه ويقويه[٤]، إذن التوكيد من فوائده الملحة على الرغم من عدم اجتماعه معه[٥]، فلا يقال :محمد نفسه هو الرزين؛ لأنهم استغنوا عنه بالتوكيد[٦]، في حين مال البعض الآخر إلي الرأي القائل بدخولها لتوكيد النسبة النسبة حين يشك المخاطب فيها أو يتوهم المشاركة[٧].

وقصر أغلب البيانيين وظيفة الضمائر الفصلية على الحصر والاختصاص[٨]، أى التخصيص بقصر المسند على المسند إليه، نحو قول الله عزَّ عزَّ وجلَّ:﴿ أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(١٠٤)[٩].

---

[١] – التطور النحوي للغة العربية: برجشتر آسر، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

[٢] – القصص: ٥٨، الكهف: ٣٩.

[٣] – شرح المفصل ١١١/٣، وينظر: البحر المحيط ٤٤/١، همع الهوامع ٦٨/١.

[٤] – البرهان في علوم القرآن ٤٠٩/٢، وينظر: همع الهوامع ٦٩/١.

[٥] – مغني اللبيب ١٠٢/٢.

[٦] – شرح جمل الزجاجي ٦٥/٢، وينظر: البرهان في علوم القرآن ٤٠٩/٢.

[٧] – البحر المحيط ٤٤/١.

[٨] – معترك الأقران في إعجاز القرآن ١٨٦/١.

[٩] – (التوبة/٩)

جاءت الضمائر الفصلية مؤكدة للتخصيص في الجمل التي تحمل بداخلها مخصص آخر في الجملة نحو قول الله عزَّ وجلَّ:{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}[١] .

إذن مجمل الأغراض التي تدور حولها الضمائر الفصلية التفرقة المادية والمعنوية فكلاهما بيانا وإيضاحا، ورأي أغلب النحاة، فقال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): "أدخلوا العماد ليفرقوا بين الخبر والنعت أي بين الخبر والتابع، أي النعت، فإذا قلنا: زيد العاقل، فإن الخبر يلتبس بالنعت، أما إذا قلت: زيدٌ هو العاقلُ، فإن ما بعد العماد يتعيّن للخبرية".

وقيل: أُتي به ليُؤذِن بأن الخبر معرفةٌ"، وذهب سيبويه (ت١٨٠ هـ) وكذلك الزجاج (ت ٣١١هـ) إلي "أن الفصل يدخل إعلاما بأنّ الكلام لم يتم، وقد نسب بعضهم إليه أنه يرى أنّ الفصل يدخل إعلاما بأنّ الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات ، يُؤتَى به في الأساس لغرض الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع ،أي أنّ المتلقي ينتظر ويتوقع ما لا بد له من الذكر ، وأنّ مجيئه دليل على أنّ ما بعد الاسم لا يخرجه مما وجب عليه ، نحو قولنا: "الْفَصِيحُ هو مُوضِح البيان طَلْقُ اللِّسَان" إلى غير ذلك من الأغراض التي يمكن استنباطها أو رصدها.

[١] – فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، وجاء ضمير الفصل مؤكّداً له. (الذاريات/٥١).

الخاتمة

لقد تولد من هذا البحث المتواضع نتائج أهمها:

١- تعدد مسميات الضمائر الفصلية لدي النحاة ، فأدي بدوره إلي صعوبة التفريق بين الضمائر الفصلية والمنفصلة.

٢- تشعب الآراء حولها هل هي ضمائر أم حروف فصلية ، فكلا أورد شاهده علي صحه رايه ،إلا أن الراجح تسميتها حروف فصلية؛ لأنها تدفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف ، وهذا هو معني الحرف أي إفادة المعني في غيره.

٣- بين البحث الفارق بين الضمائر الفصلية والضمائر المنفصلة ؛ لذا يجب الالتزام بالمصطلح النحوي الدقيق للتفريق بينهما منعا للالتباس .

٤- أشار البحث إلي أهمية المطابقة في الضمائر الفصلية لما قبلها دلاليا ، فبدونها يخرج هذا الباب إلي آخر غيره.

٥- سرد البحث آراء النحاة حول الموقعية المكانية والإعرابية للضمائر الفصلية، مع الرد عليها، وبطلان بعضها.

٦- انحصرت أغراض الضمائر الفصلية الأساسية في الربط بين المبتدأ وخبره، وما بعده خبر، وليس ينعت، مع الاستعانة بها في ما يحتمل الشك، وما لا يحتمل، وانصبابه في إفادة الحصر والاختصاص والتوكيد.

قائمة المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي (ت ٧٥٤هـ)، تح: مصطفى أحمد النمّاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٨م.

٣- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: زهير غازي زاهد، مطبع العاني، بغداد، ١٩٧٨م-١٩٧٩م، ١٩٨٠م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م.

٥- الإيضاح في علوم البلاغة . القزويني : أبو عبد الله ، محمد بن عبد الرحمن، (ت : ٧٣٩هـ) بيروت ، دار الكتب العلمية.

٦- أمالي ابن الشجري / لأبي السعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ، ت٥٤٢هـ، تحقيق :محمود محمّد الطناحيّ، ط١، سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، مطبعة المدنيّ. مصر.

٧- -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، بيروت، دار الجيل،١٩٧٩ م.

٨- البحر المحيط: أبو حيان النحوي (ت ٧٥٤هـ)، دار الفكر، د.ت.

٩- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر، ١٩٨٠م.

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى االسقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م

١١- التبيان في إعراب القرآن: محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري

(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٢- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

١٣- التطور النحوي للغة العربية: برجشتر آسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٤- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، نشر: المطبعة العصريَّة، بيروت ١٩٧٣ م.

١٥- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب / لعبدالقادر بن عمر البغداديّ، ت ١٠٩٣هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. الشنقيطي : أحمد بن الأمين، (ت: ١٣٣١هـ) ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٨٤م .

١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأحمد بن عبدالنور المالقيّ، ت٧٠٢هـ، ط٢، سنة ١٩٨٥م، دار العلم، دمشق.

١٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ): حققه وشرح شواهده: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، القاهرة، ١٩٣٩م.

١٩- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح الموصل، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ.

٢٠- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي ، ت ٦٨٦ هـ ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران .

٢١- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ابن

عصفور) (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢م.
٢٢- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تعليق: مشيخة الأزهر الشريف، المطبعة المنيرية، القاهرة، (د.ت).
٢٣- الكتاب: سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٤- لباب الإعراب، الفاضل الأسفرايني، ت٦٨٤ هـ، تحقيق: عبد الباقي عبدالسلام الخزرجي ، رسالة ماجستير، إشراف: طه محمد الزيني ، جامعة الأزهر، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
٢٥- لسان العرب: ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار لسان العرب، بيروت.
٢٦- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م.
٢٧- معترك الأقران في إعجاز القرآن: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الثقافة العربية للطباعة، (د. ت).
٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).
٢٩- المقتصد في شرح الإيضاح: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط١، بغداد، ١٩٨٠م.
٣٠- المقتضب: أبو العباس محمد بن محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٣١- المنهل الصافي في شرح الوافي ، بدر الدين الدماميني ، ت ٨٢٨ هـ ، دراسة وتحقيق : فاخر جبر مطر ، أُطروحة دكتوراه ، إشراف : عدنان محمد

سلمان ، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م .
٣٢- النحو الوافي لعباس حسن ، ط ، دار المعارف بمصر١٩٧٥ م .
٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،(٦أجزاء)، تأليف:جلال الدين السُّيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت١٩٧٥م – ١٩٨٠ م.